في اجتماع حاشد لمنظمات المجتمع المدني وبدعم من المجلس العراقي للسلم والتضامن

استنكار واسع للقرار ٨٧٥٠ وما تلاه من اجراءات حكومية

تشكيل لجنة تنسيقية عليا لمتابعة قرارات وتوصيات المؤتمر

بغداد/المدى

في اجتماع حاشد لمنظمات المجتمع المدني وبدعم من المجلس العراقي للسلم والتضامن انعقد في بغداد وعلى قاعة نادي العلوية المؤتمر الوطني للمنظمات تحت شعار (لا للتدخل الحكومي في شؤون منظمات المجتمع المدني) وقد افتتح المؤتمر بكلمة المجلس العراقي للسلم والتضامن القاها الدكتور احمد علي ابراهيم سكرتير المجلس حيا فيها المؤتمر واعلن تضامن المجلس مع المنظمات دفاعا عن استقلاليتها وحقها في التنظيم.❖

ثم طرحت محاور الندوة وكانت ورقة العمل الاولى عن (نشوء منظمات المجتمع المدني العراقية) التي قدمها المحامي هاتف الاعرجي تلت ذلك ورقة العمل الثانية عن (قوانين منظمات المجتمع المدني في العراق) قدمها المحامي حاتم السعدي، أما المحور الثاني فتضمن (آراء حول قرار مجلس الوزراء) للسيد فالح كاظم استعرض فيها تعارض القرار مع القوانين السائدة والدستور الذي تم اقراره اخيرا. وقد اعقب ذلك مداخلات ومناقشات شارك فيها عدد كبير من اعضاء المنظمات فقد دعا السيد احمد محمد النقشبندي الى التأكيد على اهمية الرجوع الى القضاء في الدفاع عن حقوق الانسان واقترح تأسيس لجنة أو هيئة قضائية لمتابعة شؤون المنظمات وتساءل السيد باسم الزبيدي: هل يجوز لمن فاز في الانتخابات ورفع الشعارات الديمقراطية ان ينتهك الديمقراطية ومن قبل اول حكومة منتخبة، ودعا الى تحالف القوى الديمقراطية من اجل دفع العملية السياسية الى امام. اما السيد شهاب التميمي نقيب الصحفيين العراقيين فقد اقترح رفع توصية يناشد فيها الوزراء الستة اعضاء اللجنة الوزارية الانسحاب من اللجنة لانها تتعارض مع ادعاءاتهم وتمسكا بالدستور الذي ساهموا في اقراره كما دعا الى مقاطعة القوائم التي ينتمي إليها الوزراء الذين يقفون خلف القرار. اما الدكتور سامي اسماعيل نائب نقيب صيادلة العراق فقد طالب بدعوة الكيانات السياسية الى المشاركة في الانتخابات لبيان موقفها بوضوح من قضية التدخل في شؤون منظمات المجتمع المدني ومن حق هذه المنظمات ان تدعو منتسبيها الى عدم التصويت للكيانات التي تتبنى مواقف بالضد من حقوق منظمات المجتمع المدني.

ثم تحدث السيد جاسب عودة، عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال واوضح تعارض القوانين السائدة مع قرار الحكومة. اما السيد كاظم تركي عن اتحاد الصناعات العراقي فقد اكد عدم ديمقراطية من ساهم في اصدار هذا القرار وتحدث السيد هاشم حداد من نقابة المحامين متسائلا عن عدم ادراج النقابة في اللجنة التنسيقية واكد دعم النقابة لتوجيهات المؤتمر كما تحدثت المحامية رجاء العزاوي واقترحت المطالبة باسقاط القرار ٨٧٥٠ وكذلك العمل على تشكيل تجمع يعنى باصدار قانون لمؤسسة وطنية للدفاع عن حقوق منظمات المجتمع المدني كما تحدث الشيخ محمد علي خطاب الامين العام لمنظمة الجبهة الحرة الديمقراطية لشيوخ ووجهاء عشائر العراق مؤكدا اهمية الحوار مع الدولة للوصول الى نتائج ايجابية والغاء القرار.

اما السيدة بخشان محمد حسن فتحدثت عن سلبيات القرار الذي اضر بمصالح العاملين في النقابات وتطرقت الى الجهات التي قامت بسرقة النقابات بعد سقوط النظام والان تقوم حكومة منتخبة بتجميد ارصدة المنظمات واقترح السيد كريم حميد عبد السادة تشكيل لجنة لادارة مقرات القوى السياسية وشرح الموقف لها. اما السيد سرمد شاكر، نقيب الجيولوجيين فقد بارك جهود اللجنة التنسيقية ودعا الى الاهتمام الاعلامي بحقوق المنظمات.

وقد وردت برقيات الى المؤتمر تضامنا مع المنظمات من حركة الوفاق الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي وحزب الفضيلة ومن نقابات الاطباء وائتلاف المهندسين ونقيب الاطباء البيطريين ونقابات الصيادلة وجمعية المهندسين العراقية ونهضة المرأة العراقية ورابطة المرأة ومن فروع نقابة المعلمين في المحافظات والاتحاد العام للتعاون وجمعية حقوق الانسان العراقية وكذلك من منظمة اللاجئين العراقيين في الخارج وجمعية الاقتصاديين العراقيين والمركز العراقي للحوار الديمقراطي ومن عدد آخر من المنظمات وفي نهاية المؤتمر تم تشكيل لجنة تنسيقية عليا لمتابعة قرارات وتوصيات المؤتمر كما تم تشكيل وفد لزيارة السادة المسؤولين وشرح موقف المنظمات. وقد اصدر المؤتمر نداء الى الرأي العام العراقي والمنظمات غير الحكومية العربية والمنظمات الدولية كافة جاء فيه:

(نص النداء-مرفق)

الى فخامة الرئيس جلال الطالباني ودولة رئيس الوزراء والسيد رئيس الجمعية الوطنية جاء فيه:

المؤتمر يدعو قادة العراق الى وقف التدخل الحكومي بشأن منظمات المجتمع المدني

الى فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ جلال الطالباني

لا يخفى على سيادتكم ان العراق يشهد بعد سقوط النظام الشمولي وسلطة الفرد المغلقة انبثاق العديد من منظمات المجتمع المدني التي شكلت احد العوامل الايجابية لدعم العملية السياسية وساهمت في اشاعة مفاهيم العمل السلمي ورفض لغة العنف والارهاب وشجعت مختلف الاطراف للانخراط في العملية السياسية السليمة واعتماد لغة الحوار والتسامح وعارضت كل اشكال التمييز والاقصاء والتغييب والمحاصصة واكدت على العاملين فيها اعتماد المواطنة الحرة والعمل على ترسيخ قيم الوحدة الوطنية والتوافق بين مكوناتها ولم تقبل بأية وصاية او مظلمة حكومية كانت ام حزبية او احتلالية وهي تتجه لبناء مجتمع مدني متطور مهمته الرقابة ودعم الديمقراطية ومبادئ الشرعية الدولية لحقوق الانسان.

لهذا فإن القرار ٨٧٥٠ وما تلاه من اجراءات تعسفية من قبل وزارة المجتمع المدني تصب كلها في خانة التدخلات الحكومية وفرض الوصاية على منظمات المجتمع المدني ومصادرة حريتها واستقلاليتها وهما جوهر عمل هذه المنظمات وبصراحة فإن هذا قد جرى قبل ذلك في ظل النظام السابق ومن خلال مكتبه سيئ الصيت المكتب المهني.

المشاركون في مؤتمر المنظمات الاهلية بمبادرة من المجلس العراقي للسلم والتضامن تحت شعار (لا للتدخل الحكومي في شؤون منظمات المجتمع المدني) يناشدونكم التدخل لالغاء هذا القرار حفاظا على سمعة العراق الجديد وتطابقا مع نصوص واهداف الحقوق الواردة في الدستور المقر تواً مؤكدين ان منظمات المجتمع المدني في الوقت الذي تعمل على اقامة اطيب العلاقات مع الحكومة فإنها تعتبر أي تدخل منها اضعافا لدورها الوطني، لا فرق ان جاء من الحكومة او الحزب او اية جهة اخرى.

مؤتمر المنظمات غير الحكومية
بغداد ٢٠٠٥/١١/١٨

الى سيادة رئيس الوزراء د.ابراهيم الجعفري المحترم

لا يخفى على سيادتكم ان العراق يشهد بعد سقوط النظام الشمولي وسلطة الفرد المغلقة انبثاق العديد من منظمات المجتمع المدني التي شكلت احد العوامل الايجابية لدعم العملية السياسية وساهمت في اشاعة مفاهيم العمل السلمي ورفض لغة العنف والارهاب وشجعت مختلف الاطراف للانخراط في العملية السياسية السليمة واعتماد لغة الحوار والتسامح وعارضت كل اشكال التمييز والاقصاء والتغييب والمحاصصة واكدت على العاملين فيها اعتماد المواطنة الحرة والعمل على ترسيخ قيم الوحدة الوطنية والتوافق بين مكوناتها ولم تقبل بأية وصاية او مظلمة حكومية كانت ام حزبية او احتلالية وهي تتجه لبناء مجتمع مدني متطور مهمته الرقابة ودعم الديمقراطية ومبادئ الشرعية الدولية لحقوق الانسان.

لهذا فإن القرار ٨٧٥٠ وما تلاه من اجراءات تعسفية من قبل وزارة المجتمع المدني تصب كلها في خانة التدخلات الحكومية وفرض الوصاية على منظمات المجتمع المدني ومصادرة حريتها واستقلاليتها وهما جوهر عمل هذه المنظمات وبصراحة فإن هذا قد جرى قبل ذلك في ظل النظام السابق ومن خلال مكتبه سيئ الصيت المكتب المهني.

المشاركون في مؤتمر المنظمات الاهلية بمبادرة من المجلس العراقي للسلم والتضامن تحت شعار (لا للتدخل الحكومي في شؤون منظمات المجتمع المدني) يناشدونكم التدخل لالغاء هذا القرار حفاظا على سمعة العراق الجديد وتطابقا مع نصوص واهداف الحقوق الواردة في الدستور المقر تواً مؤكدين ان منظمات المجتمع المدني في الوقت الذي تعمل على اقامة اطيب العلاقات مع الحكومة فإنها تعتبر أي تدخل منها اضعافا لدورها الوطني، لا فرق ان جاء من الحكومة او الحزب او اية جهة اخرى.

مؤتمر المنظمات غير الحكومية
بغداد ٢٠٠٥/١١/١٨

الى السيد رئيس الجمعية الوطنية المحترم

لا يخفى على سيادتكم ان العراق يشهد بعد سقوط النظام الشمولي وسلطة الفرد المغلقة انبثاق العديد من منظمات المجتمع المدني التي شكلت احد العوامل الايجابية لدعم العملية السياسية وساهمت في اشاعة مفاهيم العمل السلمي ورفض لغة العنف والارهاب وشجعت مختلف الاطراف للانخراط في العملية السياسية السليمة واعتماد لغة الحوار والتسامح وعارضت كل اشكال التمييز والاقصاء والتغييب والمحاصصة واكدت على العاملين فيها اعتماد المواطنة الحرة والعمل على ترسيخ قيم الوحدة الوطنية والتوافق بين مكوناتها ولم تقبل بأية وصاية او مظلمة حكومية كانت ام حزبية او احتلالية وهي تتجه لبناء مجتمع مدني متطور مهمته الرقابة ودعم الديمقراطية ومبادئ الشرعية الدولية لحقوق الانسان.

لهذا فإن القرار ٨٧٥٠ وما تلاه من اجراءات تعسفية من قبل وزارة المجتمع المدني تصب كلها في خانة التدخلات الحكومية وفرض الوصاية على منظمات المجتمع المدني ومصادرة حريتها واستقلاليتها وهما جوهر عمل هذه المنظمات وبصراحة فإن هذا قد جرى قبل ذلك في ظل النظام السابق ومن خلال مكتبه سيئ الصيت المكتب المهني.

المشاركون في مؤتمر المنظمات الاهلية بمبادرة من المجلس العراقي للسلم والتضامن تحت شعار (لا للتدخل الحكومي في شؤون منظمات المجتمع المدني) يناشدونكم التدخل لالغاء هذا القرار حفاظا على سمعة العراق الجديد وتطابقا مع نصوص واهداف الحقوق الواردة في الدستور المقر تواً مؤكدين ان منظمات المجتمع المدني في الوقت الذي تعمل على اقامة اطيب العلاقات مع الحكومة فإنها تعتبر أي تدخل منها اضعافا لدورها الوطني، لا فرق ان جاء من الحكومة او الحزب او اية جهة اخرى.

مؤتمر المنظمات غير الحكومية
بغداد ٢٠٠٥/١١/١٨

النداء الموجه الى الرأي العام العراقي والمنظمات غير الحكومية العربية والدولية من قبل المؤتمر

المشاركون في مؤتمر المنظمات الاهلية ببغداد تحت شعار (لا للتدخل الحكومي في شؤون منظمات المجتمع المدني) يتطلعون التى مشاركتكم النشيطة باتخاذ موقف رافض لقرار مجلس الوزراء المرقم ٨٧٥٠ وما اعقبه من اجراءات اتخذتها وزارة المجتمع المدني بحق عدد من المنظمات غير الحكومية لانها تشكل تدخلا فظا في شؤون قطاع الراي العام يعتبر وفقا للاعراف والقوانين الملزمة الشرعة من الامم المتحدة مصادرة لاستقلاليتها وتشويهها لدورها وتعديا على الحقوق والحريات الواردة في البند الثاني من الدستور النافذ وانتهاكا فاضحا لمبادئ الشرعة الدولية لحقوق الانسان واعتداء على حرية واستقلالية المنظمات ومصادرة لقرارها.

ارفعوا اصواتكم وارسلوا احتجاجاتكم بكل الطرق المشروعة التي اعتمدتها المنظمات المدنية غير الحكومية في كل ارجاء المعمورة من اجل الغاء هذا القرار الجائر بدون ابطاء.

يوم عراقي

الرمادي ورهانات القناصين الامريكيين

سمعنا عددا من القصص التي تدور حول رهان يدور بين القناصين الامريكيين على دقة اصابتهم لاحد الاشخاص الذين يقعون بالمصادفة ضمن مديات اسلحتهم المجنونة... وكنا دوما نرفض تصديق مثل تلك القصص الخيالية، ونصفها بانها من وحي خيالات الناس... لكن تلك القصص اصبحت حقائق يحياها اهالي الرمادي يوميا.

الرمادي ببساطة، مدينة اتفق اهلها على رفض كل اشكال الوجود الاجنبي فيها، وبرغم كل الاحاديث التي تدور عن السبب الذي يدفع تلك المدينة لاتخاذ هذا الموقف، فان هذا الامر اصبح حقيقة ميدانية لا تقبل النقاش.. لذا كان لزاما على اولي الامر ان يأخذوا هذا الامر بحسبانهم.

يقول الامريكيون: نحن هنا لمساعدتكم. لكن الحقيقة غير ذلك.. فالامريكيون في الرمادي وعدد من مدن العراق الاخرى ليسوا لمساعدة احد.. بل هم آلة لقتل الابرياء والتنكيل بهم، بعد ان عجزوا يقينا عن السيطرة على المسببات الحقيقية للعنف، وبعد ان وقفت كل وسائل القتل التي يحوزونها يائسة امام التمرد الذي يواجهونه في تلك المناطق.

عمر الشاهر

منذ اسبوعين او ثلاثة، انتهجت القوات الامريكية منهجا جديدا في الرمادي، تمثل في نشر عدد من القناصين على اسطح المباني العالية في المدينة، ويبدو ان الامر قد صدر الى اولئك القناصين باستهداف كل من يدخل ضمن مديات اسلحتهم، مما اتاح لهم فرصة كبيرة لاجراء رهانات حول دقة الاصابة بينهم، وكما هو معروف فان ضحايا تلك العمليات هم من الابرياء المستطرقين، والذين ينطبق عليهم المثل الشهير: (ياغافلين الكم الله).

القوات الامريكية مستهدفة علنا في الرمادي، وهو امر لا يقبل الجدل.. لكن، من الذي يدفع ثمن استهداف تلك القوات ؟ هم المدنيون الابرياء بغير شك.. اذ ان اولئك لا يملكون ما تملكه عناصر التمرد من ستراتيجيات التخفي وحماية النفس. ونسمع يوميا عن حصيلة جديدة للقتلى في الرمادي، وهم القتلى الذين لا يسأل عنهم احد. اذ لو كانوا من عناصر التمرد، لما سمح لذويهم بان يحصلوا على جثثهم، وتلك ستراتيجية امريكية قديمة.

لن يوصلنا هذا الوضع الا الى مزيد من التأزم، ولن يشكل قتل المدنيين الابرياء تغطية للعجز الامريكي الواضح في السيطرة على بؤر التوتر، وعلى حكومة الجعفري ان تخجل عما يحدث في الرمادي، اذ ان لا سلطة لها عليها... بل الامر هناك للامريكيين حينا، وللمسلحين في اغلب الاحيان.

(ايضاح من شركة آسياسيل بصدد مانشرته صحيفة خةبات اليومية والصادرة باللغة الكوردية في عددها ١٩٧٣ الصادر في الأثنين المصادف ١٤ من تشرين الثاني ٢٠٠٥)

موقعان على الأنترنت ينشران أكاذيب ضد آسياسيل
يتحقق نجاح آسياسيل كل يوم على أساس الخدمة الأفضل والكلفة الأقل

من المؤسف جداً أن تقوم صحيفة خةبات، وهي الناطقة الرسمية بأسم الحزب الديمقراطي الكوردستاني، بأعادة نشر الاكاذيب الرخيصة عن آسياسيل مأخوذة من أحد من موقعين على الأنترنت دون تدقيق الأمر ودون الرجوع الى مصادر رسمية من شركتنا.

قام موقعان على الأنترنت أحدهما يسمى الدار العراقية والآخر يدعى شبكة أخبار العراق بنشر بضع من الأكاذيب الخبيثة والتلفيقات الرخيصة بتأريخ ٢٠٠٥/١١/١٣، لغرض تشويه سمعة شركة آسياسيل للهاتف النقال لدى المواطنين. اذ تمحورت هذه الأكاذيب والتلفيقات حول موضوع العرض الذي قدمته شركتنا بخصوص الرصيد المجاني بقيمة ٢٥ $دولار خلال شهر رمضان الكريم.

كنّا قد أعلنّا عن عرضنا هذا في وسائل الاعلام في العراق وبشكل واضح كي يتعرّف المواطنين على تفاصيل العرض المذكور. وكانت دائرة خدمة المشتركين في شركتنا كعادتها تجيب على كافة أستفسارات المواطنين بصدد عرض شهر رمضان لتسهيل الخدمة وتوضيحها. وحتى نهاية شهر رمضان لم تأتِ أية شكوى من المواطنين بخصوص عدم وجود الرصيد المجاني ٢٥ $دولار في الخطوط التي اقتنوها خلال شهر رمضان، لأننا وكما كنا دائما حريصين جداً على توفير الخدمة الأجود والعرض الأنسب والأفضل لكافة المواطنين.

من الجلي تماماً من نشر تلك الأكاذيب والتلفيقات ضد آسياسيل أن من كتبها لا يمتُّ بأية صلة لا بالصحافة ولا بشرف المهنة الصحفية. علماً بانّ وكالة الأنباء العراقية، والتي يدعي موقع الدار العراقية الصدور منها، لم يعد لها وجود أساساً.

وعملاً بحرية النشر والعرف الصحفي طلبنا من صحيفة خةبات نشر هذا الايضاح على صفحاتها، في اول الامر وافقت الصحيفة على ذلك، ومن ثم غيرت رأيها وقررت عدم نشره.

اعلانات

(نشر اعلان مناقصة)

رقم المناقصة	المواد	تاريخ الغلق
١٣/ ح/ ٢٠٠٥	تجهيز معمل سمنت كركوك بسيارات قلابية عدد (اثنان) فقط	٢٠٠٥/١٢/١٨

تعلن الشركة العامة للسمنت العراقية احد تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن عن حاجة معمل سمنت كركوك الى المادة اعلاه فعلى الراغبين بالمشاركة بهذه المناقصة الحصول على المواصفات والشروط المطلوبة من مقر الشركة/ الدائرة التجارية الواقعة في الزعفرانية/ سعيده لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠) فقط (عشرة الاف دينار) غير قابل للرد علماً بان آخر موعد لتقديم العطاءات هو نهاية الدوام الرسمي ليوم الاحد الموافق ١٢/١٨/ ٢٠٠٥ وسيعتبر العطاء غير مستوف للشروط ويهمل ما لم يوثق بمايلي:

١- ان يكون المجهز (مكتب او شركة) مسجلاً داخل القطر او خارجه وحاصلاً على اجازة ممارسة نشاط الوكالات التجارية وان يكون معروفاً (عنوانه وهاتفه داخل العراق).

٢- تقديم تأمينات اولية بموجب صك مصدق او خطاب ضمان معتمد من مصرف عراقي درجة اولى في بغداد حصرا بنسبة لا تقل عن ٣٪ من قيمة العطاء ويرفق مع العرض التجاري حصرا على ان يكون خطاب الضمان نافذاً لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر.

٣- تقديم براءة ذمة من الضريبة وترفق مع العرض الفني حصرا.

٤- يرفق وصل شراء المناقصة نسخة اصلية مع العرض الفني حصرا.

٥- يتم تسديد المستحقات بعد تسلم المواد في المعمل وتأييد مطابقتها للمواصفات الفنية المطلوبة.

مع التقدير

مع تحيات
الشركة العامة للسمنت العراقية

محكمة الاحوال الشخصية في الشامية

العدد/ ٥٠١/ ش التاريخ/ ٢٠٠٥/١١/١٥

م/ اعلان

الى المدعى عليها فاطمة رديف جبر اقام زوجك المدعي جبار هلوس غاوي الدعوى الشرعية المرقمة ٥٠١/ش/ ٢٠٠٥ وصدر بحقك الحكم الغيابي المرقم ٥٠١/ش/٢٠٠٥ في ٢٠٠٥/١٠/٢٧ ويتضمن تصديق الطلاق الرجعي الواقع بين المدعي جبار هلوس غاوي والمدعى عليها فاطمة رديف جبر في ٢٠٠٥/٩/٢٨ ولمجهولية محل اقامتك تقرر تبليغك بصحيفتين رسميتين وفي حالة عدم اعتراضك على الحكم الغيابي المشار اليه اعلاه امام هذه المحكمة خلال المدة القانونية سوف يكتسب الحكم الغيابي المشار اليه اعلاه درجة البتات.

القاضي حميد كاظم علي
٢٠٠٥/١١/١٥